

مجلس الأمن



PROVISIONAL

S/PV.3082
30 May 1992

ARABIC

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والثمانين بعد الالف الثالثة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم السبت ، ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٢ ، الساعة ١٤/٣٥

(النمسا)	الرئيس: السيد هوهنغلنر الاعضاء:
السيد فورنتسوف	الاتحاد الروسي
السيد أيبالا لاسو	اكوادور
السيد نوتردام	بلجيكا
السيد جيسس	الرأس الأخضر
السيد ميمبغفوي	زمبابوي
السيد لي داويو	الصين
السيد مريميه	فرنسا
السيد أريا	فنزويلا
السيد السنوسي	المغرب
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
السير دفيد هناي	الهند
السيد غاريخان	هنغاريا
السيد بوداي	الولايات المتحدة الأمريكية
السيد بركنس	اليابان
السيد هاتانو	

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع إلى :
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750,
2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٤/٣٥إقرار جدول الأعمالأقر جدول الأعمال .

تقرير الأمين العام المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ٧٥٢ (١٩٩٢) (S/24000)

رسالة مؤرخة ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٢ ، وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم

لكندا لدى الأمم المتحدة (S/23997)

رسالة مؤرخة ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من وزير خارجية البوسنة

والهرسك (S/24024)

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في

البند المدرج على جدول أعماله .

يجتمع مجلس الأمن وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة .

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عملاً بقرار مجلس الأمن ٧٥٢ (١٩٩٢)

والوارد في الوثيقة (S/24000) .

ومعروض على أعضاء المجلس أيضاً مشروع قرار تقدمت به بلجيكا وفرنسا والمغرب

والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية وهنغاريا والولايات المتحدة

الأمريكية ، والوارد في الوثيقة S/24037 .

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق التالية : S/23996 ؛

S/23997 ؛ S/23998 ؛ S/24007 و S/24027 ؛ S/24011 ؛ S/24024 ؛ S/24028 ؛ S/24034 .

وتلقى أعضاء المجلس أيضاً نسخاً مصوّرة من رسالتين مؤرختين في ٢٩ و ٣٠ أيار/

مايو ١٩٩٢ موجهتين إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة

ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة ، وستصدران بوصفهما وثيقتين من وثائق مجلس الأمن تحت

الرمزين S/24039 و S/24043 على التوالي .

أفهم أن المجلس على استعداد للبدء بالتصويت على مشروع القرار المعروض عليه . وما لم أسمع أي اعتراض ، فسأعتبر أن هذا هو واقع الحال .
نظرا لعدم وجود اعتراض ، فقد تقرر ذلك .
قبل طرح مشروع القرار على التصويت ، أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت .

السيد جيسي (الرأس الأخضر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إننا نشعر

بقلق بالغ ، مثلنا مثل بقية العالم ، بل إننا ندين - أعمال العنف المنتشرة فسي
البوسنة والهرسك .

إن أنباء الصحف والصور التلفزيونية التي نطلع عليها كل يوم للحرب التي تُشن
على البوسنة والهرسك تقدم لنا صورة مرعبة وحالة مأساوية سقط فيها آلاف الضحايا من
المدنيين الأبرياء ، ودُمرت فيها الآثار الثقافية والتاريخية والمستشفيات والمدارس
وأُسفرت عن معاناة كبيرة للسكان .

يتعرض شعب البوسنة والهرسك منذ شهر حتى الآن لآثار السياسات المدمرة
والأهداف التي تعمل من أجلها صربيا ومونتنيغرو التي أسفرت عن مذابح وحشية فسي
البوسنة والهرسك وفي كرواتيا أيضا . ورغم ذلك ، لم يتمكن المجتمع الدولي من تقديم
الإغاثة للسكان المتضررين . بل أن العنف ضد البوسنة والهرسك قد اشتد في الأسبوعين
الأخيرين ، في الوقت الذي كُنَّا فيه غير مستعدين وغير قادرين على اتخاذ تدابير مضادة
قوية لوضع حد لهذه المذابح . وقد فسر عدم تصرفنا وهذا ما أخشاه ، بأنه ترخيص لكي
يسود الجانب الأقوى . ونعتقد أن هذا كان خطأ كبيرا ينبغي أن يتجنبه هذا المجلس فسي
المستقبل . وكبلد صغير ، إن دفاعنا وأمننا يستندان أساسا على قدرة هذا المجلس على
الاطلاع بغايلية وحزم بدوره الأساسي في صيانة السلم والامن الدوليين .

وإذا كنا نريد لهذا المجلس أن يكون أداة فعالة للسلم والامن الدوليين ، على
النحو الذي نتصوره ، وإذا كان لهذا المجلس أن يقوم بنزع فتيل الأزمات - ومن
المحتمل أن يكون منها الكثير هناك - إذن فإن رسالته ينبغي أن تكون واضحة لا لبس
فيها . إن المجلس ، في رأينا ، يجب أن يدين في جميع الأوقات كل معتد وأن يتخذ
تدابير سريعة ولازمة ضد أي معتد ويجب أن يتصرف لوقف إراقة الدماء ، بدلا من أن يبرد
فقط بعد وقوع الأعمال الوحشية والدمار .

وما دامت هناك دول قومية ، ستكون هناك دائما نزاعات وصراعات إقليمية ، وأن
الدافع الطبيعي لحلها من جانب واحد وبالوسائل العسكرية سوف يستمر عندما لا نتوقع

من هذا المجلس أن يتمكن من اتخاذ إجراء حاسم ومناسب . ويعتقد بلدي أننا لا بد أن نعتمد على دور مجلس الأمن الرادع هذا .

وسيصوت وفدي بالإيجاب على مشروع القرار المطروح علينا . ونعتقد أن الجزاءات الواردة فيه لها ما يبررها وتعتبر ردا سليما على المأساة التي تقع الآن أمام أعيننا في البوسنة والهرسك .

إننا إذ نصوت لصالح مشروع القرار هذا ، فإننا لا ننوي تأييد إجراء ضد صربيا ومونتنيغرو ، ولا نفرض آلاما على شعبيهما ، ولكن نيتنا الوحيدة هي المساعدة على تهيئة المناخ الذي يفضي الى استعادة السلم والهدوء في البوسنة والهرسك على النحو الذي يسمح بالتوصل الى حل سلمي وتفاوضي للمشاكل الداخلية لذلك العضو من أعضاء الأمم المتحدة . وسنكون سعداء لأن نؤيد وأن نصوت من أجل رفع هذه الجزاءات في أي وقت بمجرد الالتزام بقرار مجلس الأمن ٧٥٢ (١٩٩٢) وتنفيذه .

قبل أن أختتم بياني ، نود أن نشيد بجميع من قدموا المساعدة الإنسانية للسكان المتضررين . ونؤكد على أهمية الدور الإنساني الذي تضطلع به اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، التي كانت ، وسط ظلام هذه المأساة ، بمثابة نجم ساطع لآمل إنساني . ويكفي وفدي أقصى قدر من الاحترام لكل أولئك الذين يتطوعون ، إنكارا للذات ، لمساعدة ضحايا هذه الحرب المأساوية ، معرضين حياتهم للخطر .

ونعرب عن احترامنا لمسؤول الصليب الأحمر الذي لقي حتفه هذا الشهر في هذا العمل الإنساني في البوسنة والهرسك ونقدم تعازينا المخلصة لأسرته .

السيد لي داويو (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : السيد الرئيس ،

اسمحوا لي ، بادئ ذي بدء ، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر . لقد نجحتم ، بمهارتكم المعروفة ، في قيادة أعمال مجلس الأمن في أيار/ مايو . أود أيضا أن أتوجه بالشكر الى سلفكم ، السيد مومبونغوي ، سفير زيمبابوي ، الذي أسهم على نحو إيجابي في إنجاز أعمال المجلس في الشهر الماضي .

رغم مرور أسبوعين على اتخاذ قرار مجلس الأمن ٧٥٢ (١٩٩٢) ، من المؤسف أن الصراعات المسلحة في البوسنة والهرسك لا تزال مستمرة ؛ ولقد شهدنا انتهاكات متكررة لاتفاقات وقف إطلاق النار وإراقة متكررة للدماء . ويتزايد عدد المشردين بدرجة كبيرة ولا تزال المساعدة الإنسانية معوقة . وقد تفاقمت الحالة برمتها . ويشعر الوفد الصيني بالقلق العميق إزاء تلك الحالة . وندين جميع الأحداث الدموية في البوسنة والهرسك . ومما يشير قلقنا أن نرى خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات تحل بالشعب في البوسنة والهرسك ونعرب عن تعاطفنا العميق مع أكثر من مليون شخص من المشردين يعيشون الآن في بؤس . ولا يسعنا إلا أن نعبر عن أسفنا لأن قرار مجلس الأمن ٧٥٢ (١٩٩٢) والاتفاقات ذات الصلة لانسحاب القوات لم يتم الامتثال لها .

وفي الأسابيع العديدة الماضية ، تؤدي الحالة المتردية على نحو متزايد في البوسنة والهرسك الى قلق خطير واسع النطاق لدى المجتمع الدولي . وهناك ما يدعو الى الشعور بالقلق لأن هذه الأزمة قد تخرج تماما عن نطاق السيطرة . وفي ظل هذه الظروف ، طالبت بلدان كثيرة المجتمع الدولي ، وخاصة مجلس الأمن ، باتخاذ خطوات أكثر فاعلية من أجل إيجاد حل لهذه الأزمة . وهذا أمر مفهوم ومعقول تماما .

يجبذ الوفد الصيني أن يقوم المجتمع الدولي باتخاذ تدابير مناسبة من أجل إيجاد تسوية مبكرة للأزمة . ومع ذلك ، إن الحالة فيما كان يعرف بيوغوسلافيا معقدة وسبب الصراع متعدد الجوانب . ونشعر بالقلق لأن الجزاءات ربما تؤدي الى مزيد من تفاقم الحالة ، وقد تخلق آثارا خطيرة تؤثر على حياة الناس في المنطقة وعلى اقتصاد الدول المجاورة . وهذا شيء لا يريد أحد منا أن يراه . وفي رأينا ، لا تزال هناك فرص لحل الأزمة بأساليب أخرى غير الجزاءات .

سيمتنع الوفد الصيني عن التصويت على مشروع القرار المطروح علينا . وأود أن أكرر هنا أن حكومة الصين قد ارتأت دائما أن المنازعات أو الصراعات الدولية ينبغي تسويتها جميعا بالمفاوضات وبالوسائل السلمية . نحن نعارض استعمال القوة . ويحث الوفد الصيني بقوة كل الأطراف والمعنيين الآخرين في البوسنة والهرسك على وقف كل أعمال القتال دون مزيد من التأخير والاحترام السريع والفعال لقرار مجلس الأمن ٧٥٢ (١٩٩٢) واتفاقات وقف إطلاق النار ذات الصلة .

وريشما يتسنى ذلك ، نطالب بالوقف الفوري لكل أشكال التدخل من خارج البوسنة والهرسك . وندعو جميع الاطراف الى القيام ، في اقرب وقت ممكن ، بتهيئة الظروف ، بما في ذلك فتح مطار سراييفو ، لكفالة الإيصال الفعال وغير المعوق للمساعدات الإنسانية من جانب المجتمع الدولي . نطالب أيضا بالوقف الفوري لكل أعمال الطرد الإجباري للأفراد .

إن الوفد الصيني يجدوه وطيده الأمل في أن تستأنف كل الاطراف المعنية في البوسنة والهرسك مفاوضاتها فوراً ، وأن تسوي خلافاتها بالوسائل السلمية ، حتى يتمكن أهالي البوسنة والهرسك ، بجميع جنسياتهم ، من أن يعيشوا في وئام وأن يعودوا مرة أخرى الى طريق التنمية الاقتصادية والتمعير في وقت مبكر .

ونأمل أن تواصل جميع المنظمات الإقليمية المختصة جهودها الإيجابية والبناءة . ونؤيد قيام الأمين العام بدوره الصحيح ، إذ يواصل أنشطة الوساطة التي يظطلع بها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الصين على الكلمات

الرقيقة التي وجهها لي .

السيد مومينغفوي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس ، بما أنني أتكلم للمرة الأولى في هذه القاعة هذا الشهر ، اسمحوا لي ، في هذه المراحل الأخيرة من قيادتكم ، أن أبدأ بتهنئتك على توليكم رئاسة المجلس لشهر أيار/مايو ، وأن أعرب لكم عن عميق ارتياح وفد بلادي للطريقة الماهرة والفعالة التي أدركتم بها مداوات المجلس خلال الأسابيع الماضية التي حفلت بجدول أعمال طويل وصعب .

إن وفدي يساوره قلق بالغ إزاء الصراع المتواصل الدائر فيما كان يعرف في السابق بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية ، وبصفة خاصة إزاء الأزمة المتفاقمة في المجال الإنساني . ونأسف أسفا عميقا للخسائر غير المقبولة التي تتعرض لها الأرواح البشرية يوميا في المنطقة ، والعقبات التي مازالت تعوق إيصال المساعدات الإنسانية . نشعر أيضا بقلق عميق إزاء المخاطر التي يتعرض لها حاليا أفراد قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة نتيجة لهذه الأزمة المستمرة .

إن مسألة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة مسألة بالغة التعقد والحساسية . واية جهود تستهدف تسوية هذه الازمة ينبغي أن تأخذ ذلك في الحسبان . نشني على جهود السلم العديدة التي تبذل فيما يتعلق بالمسألة اليوغوسلافية منذ بداية الازمة . وزمبابوي كان يراودها الامل في أن تنجح عملية التفاوض الجارية في إطار المؤتمر الأوروبي المعني بيوغوسلافيا ، في احتواء الازمة والتوصل الى تسوية سلمية تفاوضية شاملة . وكنا نرى أن المبادئ والاعتبارات التي ارسيت لكي يسترشد بها ذلك المؤتمر قد أخذت في الاعتبار مدى تعقد الحالة . وما يكتسب أهمية خاصة في هذا الصدد الإعلان الصادر عن المجموعة الأوروبية ، المؤرخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ الذي جاء فيه أن :

"احتمال الاعتراف باستقلال الجمهوريات [اليوغوسلافية] الراجعة في

ذلك ، لا يمكن تصوره إلا في إطار تسوية شاملة" . (S/23202 ، المرفق ، ص ٣)

وقد حذر الأمين العام في تقريره المؤرخ ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ (S/23280) من أن أي ابتعاد عن ذلك المبدأ يمكن أن ينعطوي على أخطار جسيمة لا بالنسبة لجمهوريات يوغوسلافيا وحدها ، بل بالنسبة لجميع شعوبها ، وبالنسبة لصون السلم والأمن في المنطقة . وقد تكرر هذا التحذير في الرسالة التي بعثه بها الأمين العام الى رئيس مجلس وزراء المجموعة الأوروبية آنذاك ، والتي وصف فيها أي ابتعاد عن ذلك المبدأ بأنه "قنبلة موقوتة محتملة" .

ما حدث منذ ذلك الحين أصبح الآن تاريخاً ، وعواقبه هي التي نشهدها اليوم . وتعتقد زمبابوي أن الصراع الراهن والمذبحة الجارية في البوسنة والهرسك لا يمكن السماح لهما بالاستمرار ، وأنه لا بد من وضع حد لهما بأسرع ما يمكن ، ولا بد من خلق مناخ يمكن أهالي ذلك البلد من التعايش معا في سلم ووثام دون أي تدخل خارجي . والتحدي الذي يواجهنا ، هو أن نجد السبيل الذي يؤدي الى تلك النتيجة ، ولا يتسبب في مزيد من الصراع والمعاناة .

إن تفكك دولة ما ، وهو ما نشهده في يوغوسلافيا على مدى الشهور الماضية ، دائما ما يكون تجربة مؤلمة تخلف جراحا كثيرة ، بدنية وعاطفية على حد سواء . وأي جهد يسعى الى تحقيق تسوية دائمة لا بد أن يهتم اهتماما خاصا بالتوفيق بين مختلف الأطراف . وزمبابوي تدرك تمام الإدراك الجهود التي تبذلها المجموعة الأوروبية في هذا الصدد . إلا أننا ندرك أيضا أن مجلس الأمن لم يتجاوز عملية حفظ السلم والعمليات الإنسانية في يوغوسلافيا . ولعل الأوان يكون قد آن ليضع المجلس ثقله كاملا وراء الأمين العام في دور لصنع السلام . نود أن نرى الأمين العام يشارك بنشاط في جهود ترمي الى التوصل الى تسوية تفاوضية في البوسنة والهرسك ، بالتعاون مع الجهود المبذولة حاليا .

إن زمبابوي ، وإن كانت لا تعارض الجزاءات من حيث المبدأ ، تشعر بالقلق إزاء الأثر المحتمل المترتب على فرض نظام للجزاءات في هذه المرحلة من الأزمات . فهل سيُشجع فرض الجزاءات جميع الأطراف المعنية على التعاون بالكامل من أجل التوصل الى حل تفاوضي ، أم أن فرض الجزاءات سيتعارض مع هذا العنصر الأساسي في أي حل دائم ؟ هل ستسهم الجزاءات في بناء الثقة بين الأطراف المعنية أم أنها ستؤدي الى قيام بعض الأطراف باتخاذ إجراءات يائسة ؟ هل ستؤدي الى مزيد من النظام في البوسنة والهرسك ، أم أنها ستؤدي الى مزيد من الفوضى ؟ هل ستؤدي الى تحسن أم الى تفاقم الحالة الإنسانية في البوسنة والهرسك ؟ وما هي الأثار التي يمكن أن تترتب على الجزاءات بالنسبة لعمليات قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ومستقبلها ؟ هذه الأسئلة لا تزال بدون أجوبة .

هذه هي جوانب عدم اليقين التي دفعت وفدي الى الاعتقاد بأنه ، بدلا من السير على طريق الفصل السابع من الميثاق في هذه المرحلة ، ينبغي للمجلس أن يغوض الأمين العام في السعي الى تسوية تفاوضية . ونعتقد أن هناك مؤشرات تغيد بأن مثل هذا الجهد من جانب الأمين العام سيلقى التعاون المطلوب من جانب الأطراف .

إن عناصر هذه الازمة بالفة التعقيد بحيث يصعب علينا أن نتصور أي حل آخر خلاف التسوية التفاوضية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل زمبابوي على

الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

السيد بوداي (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ اتخاذ

القرار ٧٥٢ (١٩٩٢) في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٢ ، والحالة في البوسنة والهرسك لم تتحسن على الإطلاق ، بل إنها - للأسف - تتردى بصفة مستمرة . فاتفاقات وقف إطلاق النار لم تصمد والقتال لم يتوقف ، كما لم يتوقف التدخل من خارج البوسنة والهرسك ، ولم تحترم السلامة الإقليمية لذلك البلد المستقل ذي السيادة . وعناصر جيش يوغوسلافيا الشعبي التي تركت هناك لا تخضع لسلطة حكومة البوسنة والهرسك ، وأسلحتها لا تخضع لأي رصد دولي فعال أو رقابة . والطردي الإجباري للأفراد مستمر ، ومحاولات تغيير التكوين الإثني للسكان لم يُتخذ عنها . ولم تسرح بعد القوات غير النظامية في البوسنة والهرسك ولم ينزع سلاحها . ولا تزال الحالة الإنسانية مروعة ، وهو ما يتضح بجلاء في تقرير الأمين العام .

خلاصة القول إن أحكام القرار ٧٥٢ (١٩٩٢) لا يُمتثل لها على الإطلاق ، ونبار

العدوان على البوسنة والهرسك مازالت مستعرة .

ولكن منذ يوم الجمعة الماضي أُضيف عنصر جديد ، بل في الحقيقة بُعد جديد بالغ الأهمية ، الى الصورة العامة ينبغي ألا نتجاهله ، وهو أن هذا العدوان الصارخ يرتكب ضد دولة عضو في الامم المتحدة .

إن هذه الاحداث المأساوية الجارية في الجزء الجنوبي المجاور لبلادي لم يسبق لها مثيل في تاريخ أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية . ففي نهاية القرن السدي نعيش فيه ، لا يجوز ولا يغتفر على الاطلاق القيام بأعمال سافرة لخلق ما يسمى بالسدول الاممية التي تضم جميع من ينتمون الى نفس الخلفية العرقية ، واستعمال القوة بصورة صارخة لتحقيق هذا الغرض من خلال الاستيلاء على الاراضي . إن هذه السياسة تتعارض بالكامل مع كل ما تمثله منظماتنا .

إننا نعرف تمام المعرفة الطرف الذي يتحمل المسؤولية الكبرى عن هذا التطور للأزمة في البوسنة والهرسك . وعلى الرغم من الجهود الدبلوماسية والاجراءات التي اتخذتها المنظمات الإقليمية الأوروبية وغيرها ، لم تغير قيادة بلغراد سلوكها . ولذلك ، حان الوقت ليتحمل مجلس الأمن مسؤولياته المكرسة في الميثاق ويرسل الرسالة اللازمة الى المعتدي . هذه مسؤوليتنا السياسية وهذا واجبنا الاخلاقي أيضا . إننا نرحب بحقيقة أن أعضاء مجلس الأمن قد أدركوا مخاطر هذا الصراع الدموي وتوصلوا الى نتيجة أنه ينبغي اتخاذ تدابير حاسمة باسم المجتمع الدولي .

وعلى أساس الاعتبارات المذكورة أعلاه ، فإن وفد بلادي يؤيد ، ويشرك في تقديم ، مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/24037 الذي يتوخى فرض جزاءات الزامية على الصرب ومونتينيغرو بموجب الفصل السابع من الميثاق . وكما يذكر أعضاء المجلس ، لقد حدثنا المجلس منذ فترة على جعل سلطات بلغراد تعلم بأن أعمالها لا يمكن أن تستمر دون عواقب خطيرة . ومع أننا ندرك أن اعتماد هذه المجموعة من الجزاءات لن تضر المستهدفين وحدهم بل بلدانا أخرى أيضا ، في داخل المنطقة وخارجها ، فإننا

نعتقد أن المجلس يؤكد بهذه التدابير من جديد على صداقيته ويخطو خطوة بالغة الأهمية نحو احتواء العدوان واستعادة السلام والاستقرار في منطقة تجد نفسها في مرحلة تحوّل معقدة ومؤلمة في بعض الأحيان حيث لا يزال يمعب حصر مخاطر التطورات فيها .

السيد أيلالاسو (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : السيد

الرئيس ، إنني أثنى على عبارات الذين تقدموا بالتهنئة لكم على الطريقة التي تديرون بها أعمال المجلس خلال هذا الشهر . وأعرب أيضا عن تقديري للممثل الدائم لزمبابوي على الطريقة التي ترأس بها المجلس خلال شهر نيسان/ابريل .

منذ منتصف العام الماضي ، ظلت الحالة السياسية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تزداد تدهورا . وإنما نشهد الآن مستويات من العنف بلغت مستوى يشبه صور إراقة الدماء وفقدان الأرواح البشرية والدمار في اللوحة التي رسمها فرانسيكو دي غويا اي لوسينتس بعنوان "كابريكوس" (النزوات) الحافلة بأهوال الحرب . وليس بوسع العالم ومجلس الأمن البقاء مكتوفي الأيدي في ضوء هذا الوضع . إنما نرى أن من الضروري اعتماد التدابير التي تسهم في إعادة السلم والأمن الى المنطقة . وبإضافة الى ذلك ، فهذه هي المهمة الأساسية والواجب الرئيسي المكلف بهما المجلس بمقتضى الميثاق . وبالتالي ، يؤيد وفد اكوادور مشروع القرار قيد النظر .

إن اكوادور ترى أن فرض الجزاءات يمثل أحد السبل المؤدية الى تحقيق حل سلمي تفاوضي . وهو أحد السبل التي يتعين استخدامها بأقصى قدر من الحذر وبصفة استثنائية ، وفي الحالات التي تقتضيها الظروف . ففي تلك الحالات ينبغي للمجلس أن يستخدم هذه السبل وأن يتحمل المسؤوليات المماثلة من أجل تيسير استعادة السلم في المنطقة المهددة . وإنما نعتقد أن الجزاءات ، في المقام الاول ، ستسهم في استعادة الحس السليم والرأي الصالح ، وبصفة خاصة لدى القادة في المنطقة . ومن

شأن هذه العملية أن تفسح المجال للتفاوض والتفاوض المؤديين إلى إيجاد حل سياسي شامل .

مابرح مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا والهيئات الأوروبية المختلفة الأخرى تتعاون وتعمل على تحقيق ذلك الحل . وقد اعتمد مجلس الامن سلسلة من القرارات فسي هذا الشأن . ولكن ، للأسف ، لم تكن هذه الجهود الأوروبية ولا مساعي مجلس الامن كافية لغاية الآن . ولهذا السبب فإن مشروع القرار الجديد هذا معروض على المجلس الآن .

إن اكوادور ترى أنه يجب من أجل معالجة هذه الازمة إيلاء اهتمام أقصى لمحنة سكان جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية السابقة . ومن الضروري اتاحة التسهيلات وتوفير السبل والوسائل الكفيلة بتقديم المعونة الانسانية وتوزيع المساعدة التي ينظمها المجلس .

ومن منظور سياسي شامل ، ترى اكوادور أنه يجب لأي حل أن يستند الى الامتثال الصارم لمبدأ السلامة الاقليمية للدول . وكما ذكرنا في الاجتماع الوزاري الذي عقده المجلس في منتصف العام الماضي ، فإن هذا لا يعني أي تغيير في الحدود باستخدام القوة . ومما لا غنى عنه أن تكون حقوق الاقليات الإثنية موضع احترام . ولا غنى أيضا عن احترام مبدأ تقرير الشعوب لمصيرها . وينبغي إعطاء هذا الحق للكيانات السياسية التي يمكن أن تؤكد تقرير المصير بدلا من الاقليات في تلك الكيانات السياسية . ويجب مواصلة الإشارة الى المسؤولية الاقليمية ، وعلى أوروبا أن تضاعف جهودها للقيام بدور رئيسي في حل هذه الازمة .

وأخيرا ، تعتقد اكوادور أنه لا غنى أيضا عن استمرار الامين العام ، بتأييد المجلس بأكمله ، في تشجيعه النشط لايجاد حل لازمة . وعلى هذا الاساس فإن مشروع القرار المعروض علينا يمكن أن يكون حجر زاوية في جهودنا ، وأن يجنبنا بالتالي الحاجة الى اتخاذ قرارات أخرى ، وأن يتيح للعالم التطلع الى عودة الحس السليم والسلام الى المنطقة على وجه السرعة .

الرئيسي : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل اكوادور على

الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

السيد هاتانو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في كل يوم

ترد علينا أنباء مشؤومة جديدة عن الموت والتدمير وتشعر اليابان بقلق عميق ازاء تدهور الحالة وتساعد العنف في البوسنة والهرمك . ولا بد الآن من قيام مجلس الامن بعمل سريع وفعال ، وتؤيد اليابان مشروع القرار المعروض علينا . وأمل مخلصا أن الإجراء الذي سيتخذه مجلس الامن اليوم سيؤدي عما قريب الى استعادة السلم والامن الحقيقيين في تلك المنطقة .

السيد غاريخان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي

الرئيس ، أود بادئ ذي بدء أن أشيد بكم على الطريقة التي تتراصون بها أعمال المجلس لهذا الشهر . إننا ممتنون حقا لكم لما تتحلون به من موضوعية ونزاهة وحزم وكياسة . كما أود أن أشيد بوفد زيمبابوي على الاسلوب الذي تراس به المجلس في الشهر الماضي . ونحن ممتنون بصورة خاصة لزيمبابوي لأنها زودتنا برئيسين قديرين للمجلس في شهر واحد . يتناول وفدي موضوع مناقشات اليوم بشعور من القلق العميق والضيق والانزعاج . ويحزننا اقتتال الاخوة الذي يدور فيما كان حتى وقت قريب عضوا له مكانة عالية في المجتمع الدولي ، ومؤسسا لحركة بلدان عدم الانحياز ولاعبا مسؤولا ونشيطا على مسرح الامم المتحدة . وفي وقت سابق من هذا الشهر أمرّ الهند أن اعترفت دبلوماسيا بدول سلوفينيا وكرواتيا والبوسنة والهرمك . ومنذ ٨ أيام فقط ، في ٢٢ أيار/مايو ، شاركت الهند في القرارات التي رحبت بهذه الدول في الامم المتحدة . واليوم ثمة دولة من هذه الدول الاعضاء الجدد ، ألا وهي البوسنة والهرمك ، يعصف بها الصراع الذي يؤدي بحياة الابرياء ويدمر المنطقة ويهدد بالامتداد الى بلدان أخرى .

والهند تشعر بالهلع ازاء العنف الحاصل هناك وتدينه . ونرى أن على المجتمع الدولي واجب بذل جميع الجهود اللازمة لإنهاء هذا العنف . ولعل أعضاء المجلس يذكرون تقارير الامين العام التي تشهد على ذلك . ومن بين الامثلة التي قدمها لنا التشريد

الهائل للسكان على نحو لم يسبق له مثيل منذ الحرب العالمية الثانية . وهكذا هناك تهديد واضح للسلم والأمن الدوليين يتعين على المجلس أن يتصدى له .
 إن قرار المجلس ٧٥٢ (١٩٩٢) ، الذي ينص على الشروط الأساسية التي يتعين على جميع أطراف الصراع أن تفي بها ، ما زال دون تنفيذ . ويشاطر وفدي القلق العميق الذي يشعر به المجلس إزاء هذا الأمر وإزاء التدهور المستمر والسريع للحالة . ونعتقد بناء على ذلك أن هناك حاجة إلى القيام بعمل عاجل وحاسم وفعال لوقف هذه المأساة .

لا أريد أن أخوض فيما بات معروفا للجميع الآن ، ألا وهو تاريخ الصراع . ولا يوجد بين الخصوم من لا يمكن أن نلقي عليه باللوم . ولكن هناك دليل عام وشهادة من الخبراء ، بما في ذلك الأمم المتحدة ، على الجهة التي تتحمل المسؤولية الرئيسية . ومشروع القرار اليوم ينطلق من هذه النقطة . إن مقدمي مشروع القرار قد أوضحوا لنا أن هدفه الأساسي هو إيصال رسالة لا لبس فيها بأن مجلس الأمن لن يقبل العنف سعياً وراء تحقيق غايات طائفية ، مهما كانت ، ولا يمكن أن يسمح بارتكاب الفظائع دونما عقاب . إن إساءة استخدام السلطة واللجوء إلى العنف يجب أن يستعاض عنها بالحلول السلمية التي يتم التوصل إليها بالتفاوض السياسي .

ونفهم أيضاً أن النية ليست المعاقبة ولكن الاقناع . هذه أهداف مرغوب فيها . كما يرى وفدي أن جميع التدابير المتصورة في هذا السياق ينبغي أن تدرس بعناية . وينبغي أن تكون الاستجابة للأزمة سريعة لا متسرعة ، حاسمة لا مختلة التوازن وفعالة ولكن ليست طموحة أكثر من اللازم . وبعبارة أخرى ، لا ينبغي أن يكون العلاج أسوأ من المرض نفسه .

لقد حددنا موقفنا إزاء مشروع القرار في ضوء هذه الاعتبارات . وقد أخذ العديد من شواغلنا بعين الاعتبار في المشروع . وقد أصر وفدي أثناء المشاورات على أنه من الضروري ، لأسباب إنسانية ، استثناء المواد الغذائية ، مثل الأدوية ، من الجزاءات التجارية . ويسرني أن هذا قد أدرج في مشروع القرار . كما يشعر وفدي

بالارتياح لقبول اقتراحنا بإدراج فقرة تؤكد من جديد على مسؤولية المجلس بمقتضى المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة . كما نلاحظ أنه قد تم تعديل مشروع القرار بالقدر الكافي بغية صيانة واحترام الخطوط الفاصلة كما يرد في الميثاق ، بين مسؤوليات الجمعية العامة ومجلس الأمن فيما يتعلق بالعضوية في الأمم المتحدة .

وفي الوقت ذاته لا ينبغي أن نغض الطرف عن بعض الآثار المحتملة للإجراءات المتخذة بموجب الفصل السابع من الميثاق . هل ستساعد على تحقيق التسوية السلمية التي نصبو جميعا إلى تحقيقها ؟ وما هو أثر الجزاءات على تعاون جميع الأطراف الذي هو أمر لا غنى عنه لتمكين قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة في يوغوسلافيا من الوفاء بولايتها ؟ وليس المقصود بهذه الأسئلة تقويض ممارسة اليوم ولكن تعزيزها بدراستها وتعزيز قاعدتها إذا لزم الأمر .

ويعتقد وفدي اعتقادا راسخا أنه ينبغي أن تتاح للدبلوماسية جميع الفرص اللازمة للنجاح . وفي هذا الصدد نسلم مع التقدير بالجهود المتواصلة للمجموعة الأوروبية ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بغية إيجاد حل سلمي لهذا الصراع المأساوي . وقد كان لدى وفدي شعور بأنه كان يمكن أن تؤخذ فترة تحذير ، مهما كانت وجيزة بعين الاعتبار الجاد . فبعض التأخير في بعض الحالات يمكن أن يكون مفيدا . وكان يمكن ، على سبيل المثال ، أن يمكن الأمين العام من إضافة تأثيره الضخم إلى جهود المجموعة الأوروبية . ولكن وفدي قرر أن ينصاع للرأي الجماعي للأعضاء الآخرين في المجلس وألا يصر على هذه النقطة . بيد أننا ما زلنا نعتقد أن المجلس لا يمكنه إلا أن يستفيد من مساعي الأمين العام بحفا عن الحل السلمي .

هذه اعتبارات هامة بالنسبة لوفدي ، ولكنها لا تستبعد ، وأؤكد على هذا ، قلقنا العميق إزاء ما يحدث في المنطقة ولا اقتناعنا ، كما ذكرت سابقا ، بأن على المجلس أن يتصرف بسرعة وحزم لوقف هذه المأساة الخطيرة واللاإنسانية .

وإذ نأخذ في اعتبارنا جميع جوانب المسألة ونشاطها تماما في الشعور بالسخط
الواسع النطاق إزاء استمرار العنف ، والاستجابة للمطالبة الدولية باتخاذ إجراء
رادع ، سيصوت وفدي مؤيدا لمشروع القرار .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الهند على الكلمات

الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد السنوسي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدي

الرئيس ، أولا وقبل كل شيء أود أن أهنيكم على الاسلوب الفعال والحازم والمريح
للفتاة الذي أدركتم به عملنا هذا الشهر .

بشعور من الارتياح نرحب بمحاولة المجلس اتخاذ إجراء لإنهاء المأساة التي
تعصف بالبوينة والهرسك . كما نشعر بقدر كبير من الأسف إذ نرى أنه يتعين على المجلس
أن يعرض مجموعة كاملة من الجزاءات القاسية لوقف هذه الإبادة الجماعية التي ترتكب
ضد بلد مستقل عضو في منظماتنا . وأود أيضا أن أذكر الشعور الذي يخامرنا بالذنب
لانتظارنا للقيام بهذا أكثر من اللازم . حقا طوال بضعة أسابيع الآن ما برحت أحداث
يسهل توقعها تحصل بعناد وبأقسى وأشنع أسلوب .

طوال كل ذلك الوقت الطويل جدا بالنسبة للسكان الذين لم يعد بإمكانهم دفن موتاهم ، إن آلاف المسنين والنساء والاطفال لا يزالون ينتظرون حتى اليوم إغاثتنا . إن الأب الكاهن جوسو الغرانسيكاني الذي تمكن من الهرب من جحيم ساراجيفو وصف لنا بالأمس المأساة والعذاب اللذين يتعرض لهما هؤلاء الناس البؤساء وقال إننا أملهم الوحيد .

ومن ثم ، من واجبي أن أقول إنه في عقول وقلوب المجتمع الإسلامي برمته وأعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي - الذي أيد بالاجماع اشتراكي في تقديم المشروع المطروح علينا - هذه الجزاءات تعبير عن رفضنا الكامل وادانتنا المطلقة لهذه الأعمال غير الإنسانية التي لا يمكن السكوت عنها التي لا تزال ترتكب حتى يومنا هذا .

في كل يوم إننا - وبصورة مباشرة تقريبا - شهود عاجزون لجرائم وممارسات لا سابق لها ربما باستثناء العصور الوسطى . إن هذه الجزاءات ليست فحسب عقوبة ينزلها المجتمع الدولي ببلد قعد عن أداء واجباته والتزاماته ، بل هي قبل كل شيء ، مطالبة قاطعة وحازمة من جانب جميع المجتمعات والأعراق والديانات بوضع حد للعمى والتعصب .

ونرجو أن تذكر طلقات التحذير هذه الصرب بالتقاليد التي احترموها طيلة عقود كثيرة ، ونرجو أن يستعاد السلم والوفاق والرخاء إلى تلك المنطقة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل المغرب علي

العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد أريا (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سيدي الرئيس ،

من حسن حظ المجلس أن تتأسونه في سياق مناقشاتنا في هذا الشهر العصيب . فالفضل يعود إلى وقاركم وكفاءتكم ، وهو الأمر الذي دللتم عليه بالكامل ، في تحقيق هذا الإسهام الكبير . كما أود أن أنضم إلى الذين تقدموا بالتهنئة إلى زميلنا ممثل زمبابوي على الطريقة التي أدار بها أعمال المجلس في شهر نيسان/ابريل الماضي .

إن هناك آلاف الموتى وآلاف مؤلفة من الجرحى وزهاء مليون لاجئ ومئات الآلاف من المنازل المهتمة و ٧٠٠ كنيسة محروقة وجميع المساجد قد هدمت عن آخرها ، والمستشفيات والعيادات وعنابر الولادة تعرضت للقصف بالقنابل : إلى متى ينتظر هذا المجلس قبل أن يتخذ إجراء ؟ وإلى متى يضيع الوقت في محاولة للتفاوض مع قادة يتسمون بالجمود والتشدد ؟ هل ينتظر حتى تمسح البوسنة والهرسك من على ظهر الأرض ؟ لقد تأخر المجتمع الدولي طويلا قبل أن يعرض الأمر على المجلس . وفي حالة تكرار مثل هذه الظروف التعمسة في بلد آخر ينبغي أن نتفادى التأخير في اتخاذ إجراء حيث أن التأخير هو السني أدى إلى كل هذا التدمير وسفك الدماء .

إن وفد فنزويلا سيصوت مؤيدا لأسباب إنسانية أساسا . ولا يسعنا إلا أن نعبر عن آرائنا بكل وضوح ودون أي لبس فيما يتعلق بهذه المذبحة التي تدفعنا اليوم إلى فرض عقوبات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية .

لقد قام وفدي بالتحليل المتأنى لأثار وتبعات مشروع القرار . ونحن نشاطر الكثير من الشواغل المعرب عنها بصدد أثره الحقيقي على البوسنة والهرسك . ومع ذلك فقد وصلنا إلى استنتاج مؤداه أننا إذا لم نتخذ إجراء اليوم فإن هذا سيعني ترك أهالي البوسنة والهرسك إلى أسوأ مصير ممكن . إن احترام قواعد ومبادئ القانون الدولي شرط لا غنى عنه من أجل تحقيق السلم والأمن في العالم . وأي دولة تنتهكها ينبغي أن تلقى العقاب .

إن فنزويلا بلد يلتزم بهذه المبادئ باستمرار وليس بوسعها إلا أن يصوت لصالح مشروع القرار ، وهو الملجأ الأخير بعد عملية مفاوضات أجهزت بشكل مأساوي بسبب تعنت وعنف قادة بلغراد . إنهم مسؤولون عن هذه العقوبات فبدلا من الامتثال لنداء مجلس الأمن الوارد في قراره ٧٥٢ (١٩٩٢) ومناشدات المجموعة الأوروبية فإن القادة في بلغراد ، استخفوا بالرأي العام العالمي ، ووسعوا نطاق هجماتهم على البوسنة والهرسك ودوبروفنيك وسائر بقاع كرواتيا .

إن هذا القرار يشجب دولة ويدينها على ملوكها ، دولة أساءت استخدام قوتها العسكرية وداست بالاقدام سيادة دولة عضو في منظمتنا هي البوسنة والهرسك . إن الأمر لم يعد يتعلق بمشكلة داخلية في يوغوسلافيا السابقة .

إن هذا القرار سيكون أيضا رسالة هامة للدول التي تعتقد بأنه يمكنها بعد تسوية خلافاتها مع بلدان أخرى بقوة السلاح . إن الذين يفكرون على هذا النحو ينبغي أن يتأكدوا من أن مجلس الأمن لن يتقاعس عن القيام بولايته في حفظ السلم والأمن الدوليين . إن مجلس الأمن قد وصل إلى هذا المنعطف بعد فشل مساعي المجتمع الدولي لوقف المذابح في البوسنة والهرسك . إن عملية المفاوضات المطولة لم تؤد إلا إلى زيادة العنف وزيادة القتل والتدمير . إن قادة بلغراد هم الذين تسببوا في مشروع القرار هذا .

وإن فنزويلا ستصوت اليوم بنفس الكيفية التي صوتت بها في ظروف مأساوية مماثلة أخرى عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن حقوق الإنسان والدفاع عن القانون الدولي ينبغي أن نولي الأهمية نفسها دائما . لا يوجد مجال للكيل بمكيالين . إن الاتحاد ، بتنوع سكانه ووحدته المفروضة ، لم يعد موجودا . إن أبناء هذه الأمة المرموقة والمحترمة وهي من بين مؤسسي حركة عدم الانحياز مع مصر والهند ، موجودون الآن في البوسنة والهرسك وكوسوفو وسلوفينيا ومقدونيا وفوجفودينا - وليس فقط في صربيا ومونتينيغرو . إن يوغوسلافيا لم تعد تخوض حربا أهلية ، كما قال في العام الماضي السيد لونكار رئيس وزراء يوغوسلافيا السابق . إن يوغوسلافيا اليوم تثن الحرب على دول أخرى ذات سيادة أعضاء في منظمتنا .

إننا ننضم إلى الآمال التي أعرب عنها أعضاء آخرون في المجلس في أن العقوبات التي جلبها تعنت السلطات اليوغوسلافية ستجلب السلم والهدوء إلى البوسنة والهرسك . وإن رفع هذه العقوبات لن يعتمد إلا على إرادة قادة بلغراد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل فنزويلا على

الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ . والآن أطرح مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/24037 للتصويت .

أُجرى التصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : الاتحاد الروسي ، اكوادور ، بلجيكا ، الرأس الأخضر ، فرنسا ، فنزويلا ، المغرب ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النمسا ، الهند ، هنغاريا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : زيمبابوي ، الصين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت هي كما يلي :

١٣ صوتا مؤيدا مقابل لا شيء مع امتناع عضوين عن التصويت . اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ٧٥٧ (١٩٩٣) .

والآن أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت .

السيد نوتردام (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : جاء القرار
الذي اتخذته المجلس الآن بعد مفاوضات طويلة بدأتها دول الاتحاد الأوروبي الثلاثة
الأعضاء في مجلس الأمن وانضمت إليها الولايات المتحدة . ويمثل القرار ختام عملية
طويلة لم يأل فيها الاتحاد الأوروبي ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة
جهدا من أجل التوصل الى تسوية سلمية تفاوضية للآزمة الخطيرة في البوسنة والهرسك .
ولأسف ، لم تنجح كل الجهود المبذولة للوساطة في منع تصاعد الصراع ولا في اقناع
السلطات الصربية باتخاذ موقف معقول . وترى بلجيكا أن بلغراد مسؤولة مسؤولية كاملة
عن الآزمة في البوسنة . ولدينا براهين كثيرة على هذه المسؤولية من مصادر متعددة ،
منها أمانة منظماتنا ، ولا حاجة الى الإسهاب فيها .
وازاء فشل كل هذه المحاولات ، يعجز المجتمع الدولي عن اتخاذ أي اجراء
بالنسبة لتصاعد هذا الصراع الذي يصل في مداه ووحشيته الى مستويات لم ترها أوروبا
منذ ٤٧ عاما . وتذكرنا هذه الحرب بأبشع الذكريات التي تحتفظ بها أوروبا في هذا
القرن ، وهي ذبح الضحايا الأبرياء وتشريد السكان قسرا على أساس معايير عرقية
ودينية ، في انتهاك صارخ لجميع اتفاقات حقوق الإنسان .
واعتراف المجتمع الدولي والأمم المتحدة بالبوسنة والهرسك يؤكد مرة أخرى
لمجلسنا أهمية معالجة هذه الحالة الخطيرة . ويتضح للدول الاثنتي عشرة أن توقيع
الجزاءات على الصرب ومونتينيغرو في أقرب وقت ممكن هو الحل الوحيد . ولهذا قررت
الدول الاثنتا عشرة يوم الاربعاء الماضي ٢٧ أيار/مايو أن تفرض حظرا تجاريا وطلبت من
"مجلس الأمن الدولي أيضا أن يعتمد حظرا على النفط والمنتجات
النفطية بالإضافة الى تجميد الأرصدة والصفقات المالية والمدفوعات ."
وترحب بلجيكا بتصرف المجلس الآن على هذا الأساس .

وبينما تحاول أوروبا الدول الاثنتا عشرة أن تركز على وحدة أوروبية يتعدى
التكافل فيها الصراعات الوطنية التي تحدث كثيرا في تاريخ قارتنا ، وبينما تحقق

أوروبا الوسطى والشرقية ، بأمل ولكن بصعوبة أيضا ، الديمقراطية والتقارب بين الدول الأوروبية ، فإن المشاكل الناتجة عن تفتت يوغوسلافيا السابقة يوضح بجلاء الطريق الذي يجب ألا يتبع .

وفي هذا السياق ، نرى أن من الضروري أن يتصرف مجلسنا بوضوح وحزم . وهدف الجزاءات ليس العقاب بل إرغام السلطات الصربية على إنهاء تدخلها في البوسنة فوراً والتصرف بطريقة تشجع على إنهاء القتال واستئناف المناقشات حول الترتيبات الدستورية في البوسنة .

ولهذا نحث السلطات الصربية على الامتثال لمتطلبات القرار ٧٥٢ (١٩٩٢) . وهذا هو الشرط الذي يمكن على أساسه أن ترفع الجزاءات .

وفي هذا الصدد ، لاحظ وفد بلدي باهتمام البيانات التي صدرت مؤخراً عن السلطات الدينية العليا في الصرب ومختلف أحزاب المعارضة السياسية الصربية . وتأمل بلجيكا أن تتبع سلطات بلغراد النصيحة المقدمة إليها من الخارج بالإضافة إلى نصيحة أهاليها أنفسهم لكي تنهي حرباً تخزي من يواصلونها وتضر ضراً بالغاً بمستقبلهم .

السيد بركني (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : إن عدوان النظام الصربي والقوات المسلحة التي أطلق العنان لها على البوسنة والهرسك يمثلان تهديداً واضحاً للسلم والأمن الدوليين وتحدياً خطيراً للقيم والمبادئ التي يرتكز عليها البيان الختامي لهلسنكي وميثاق باريس وميثاق الأمم المتحدة .

والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبلدان مجلس الأمن والتعاون الأوروبي ومجلس الأمن الدولي ، بما تتخذه من إجراءات اليوم ، تبعث رسالة واضحة إلى النظام الصربي والقوات المسلحة التي يبرعها في البوسنة والهرسك وكرواتيا . ونأمل أن يفهموا هذه الرسالة فهما تماماً .

إن المجتمع الدولي لن يسكت على استعمال القوة والإرهاب لتسوية النزاعات السياسية أو الإقليمية . والنظام الصربي ، بعدوانه على البوسنة والهرسك وكرواتيا

وبالقمع الذي يمارسه داخل الصرب ، لن يحكم إلا على نفسه بمعاملة تزداد قسوتها من جانب عالم موحد في معارضته للعدوان الصربي . وقد أبلغت حكومة بلدي فعلا كل من مجلس الأمن والجمعية العامة أنها لا ترى أن السلطات في بلغراد تمثل استمرارا لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة . وألاحظ أن بلدانا أخرى كثيرة قد تحفظت بالنسبة لمسألة الاستمرارية واتخذت بلدان أخرى كثيرة نفس وجهة النظر التي اتخذناها إزاء هذه المسألة . وتؤمن حكومة بلدي أيضا إيمانا عميقا بأن مجلس الأمن ثم الجمعية العامة ينبغي أن يتخذا الاجراء اللازم في المستقبل القريب لتأكيد هذا الموقف .

إن التدابير التي نتخذها اليوم وفقا للفصل السابع خطيرة وشاملة . وتصمم الولايات المتحدة على تنفيذها ، وإذا قضت الحاجة ، فإنها ستسعى الى اتخاذ تدابير إضافية ، إلى أن يغير النظام الصربي اتجاهه . فلا بد أن يعكس قمعه الوحشي ولا بد أن يتوقف ويكف عن حملة الارهاب التي يشنها على المدنيين في البوسنة والهرسك وكرواتيا . ويجب على القيادة الصربية والمونتينيغرية أن تسرح الوحدات السابقة للجيش الوطني اليوغوسلافي والميليشيا المسلحة وتنزع سلاحها وتسحبها من البوسنة والهرسك وكرواتيا فورا . ولا بد أن يتوقف النظام الصربي وعملاؤه المسلحون عن فرض المعاناة على المدنيين في هاتين الدولتين ، مما يؤدي الى أزمة انسانية ذات أبعاد مهولة ، وأن يكف عن استعمال القوة لإعاقة المساعدة الغوثية الانسانية الدولية المقدمة الى ضحايا ذلك النظام .

وبدلا من ذلك ، يجب على قادة بلغراد الصربيين المتشدديين في البوسنة أن يتعاونوا بحسن نية مع المساعدة الغوثية الانسانية الدولية المقدمة الى هاتين الدولتين . ولا بد أن تبين بلغراد بوضوح وعلى نحو قاطع احترامها لاستقلال البوسنة والهرسك وكرواتيا والجمهوريات اليوغوسلافية السابقة الأخرى وحدودها وسلامتها الاقليمية وحكوماتها المشروعة ذات السيادة . ولا بد أن تنفذ بلغراد التزاماتها الرسمية بالتعاون مع قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة . ولا بد أن تنضم الى جميع الأطراف المعنية في مفاوضات مستمرة للتوصل الى تسوية سياسية .

ولن تقيم الولايات المتحدة علاقات طبيعية مع بلغراد الى أن تنهي احتلالها للدول المجاورة وتنفذ ضمانات الحقوق لاعضاء كل الاقليات الوطنية في الصرب ومونتينيغرو ، كما اشترط مؤتمر الاتحاد الاوروبي المعني بيوغوسلافيا . ويؤسفنا الاثر الذي لا مفر منه للتدابير التي نتخذها اليوم على شعب الصرب ومونتينيغرو . إن الشعبين الأمريكي والصربي يحتفظان بتقاليد صداقة عريقة . وشعب الصرب له تاريخ طويل مجيد كان فيه مناضلا في سبيل الحرية وليس معتديا . ونحن على يقين من أن الصربيين ، سواء كانوا في الصرب أو البوسنة والهرسك أو كرواتيا ، لا يحبذون السياسات القمعية والعدوانية الوحشية للنظام الصربي والقادة الصربيين الذين أيدوهم في البوسنة وكرواتيا .

ويساورنا الشك أيضا في أن هذا الشعب يريد أن يتحمل الكلف الاقتصادية والسياسية المتزايدة لهذا العدوان الوحشي أو العزلة الدولية المتزايدة التي يحملها معه . وهذا لا يعود لمجرد أن هذه السياسات تتعارض بجلاء مع المصالح الصربية المشروعة ، ولكن أيضا لأنها تتعارض مع الطابع التاريخي للشعب الصربي . وفي نهاية طريق الصراع المتواصل يكمن الخراب . لقد عانى شعب ما كان يسمى بيوغوسلافيا ما فيه الكفاية . إننا نتطلع إلى إعادة السلم والاستقرار والعقل ، وإلى الوقت الذي نجد فيه أن الشعوب التي عاشت في سلم معا في الماضي قد أخذت تفعل ذلك مرة أخرى . إن العقل والحلول التوفيقية واحترام المبادئ الدولية المتجسدة في اتفاقات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وميثاق الأمم المتحدة يجب أن تحل محل العدوان والبغضاء وعدم التسامح . إننا في هذا المجلس والكثيرين غيرنا سنعمل بجد من أجل تحقيق هذه الغاية .

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد

صوّت الوفد الروسي مؤيدا القرار ٧٥٧ (١٩٩٣) ، الذي اتخذ لتوه ، وذلك على أساس الحاجة إلى وضع حدّ في أسرع وقت ممكن لأي تدهور آخر للوضع في البوسنة والهرسك . إن اتساع رقعة النزاع العرقي وتحوّله إلى نزاع دموي أوسع نطاقا تشارك فيه قوى ومجموعات من الجمهوريات التي تحدد البوسنة والهرسك يشكلان تهديدا حقيقيا لبلدان المنطقة وللسلم والأمن الدوليين .

وكما يؤكد البيان الصادر عن حكومة الاتحاد الروسي في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٣ ، إن روسيا تبذل قصارى جهدها لتعزيز روابط التعاون والصداقة التقليدية مع شعوب يوغوسلافيا ، بغية عودة السلم إلى أرضهم وضمان حريتهم واستقلالهم . تلك هي فحوى الخطوات التي اتخذناها مؤخرا والتي لا سابقة لها فيما يتعلق بصربيا وكرواتيا وسائر الدول ذات السيادة التي تشكلت في إقليم ما كان يسمى بيوغوسلافيا . إن هدفنا يتمثل في مساعدة صربيا والجمهوريات الأخرى فيما كان يسمى سابقا بجمهورية يوغوسلافيا الفدرالية الاشتراكية لكي تجد مخرجا من الأزمة - ليس تحت تأثير نوع من الضغط ، أو من خلال تقديم التنازلات بفعل تهديدات خارجية ، ولكن نتيجة إظهار حسن نواياها .

إلا أن بلغراد بالرغم من ذلك لم تأخذ بالنماذج الصادقة والتحذيرات ولم تمثل لمطالب المجتمع الدولي . وبذلك فقد جرّت على نفسها عقوبات فرضتها الأمم المتحدة . وفي التصويت لصالح هذه العقوبات ، تغي روسيا بالتزامها بوصفها عضواً دائماً العضوية في مجلس الأمن ومن أجل صيانة النظام والقانون الدوليين .

وفي الوقت نفسه ، نعتقد بأنه ينبغي لمجلس الأمن أن يقوم بخطوة أكبر وعليه أن يضغط بمسؤولية إيجاد تسوية في البوسنة والهرسك وتسوية الأزمة اليوغوسلافية في مجموعها وذلك باعتماد جميع التدابير من أجل استعادة السلم كما نص عليها ميثاق الأمم المتحدة . ويمكن أن نجد أساساً جيداً لهذا العمل في الاتفاقات التي تم التوصل إليها أثناء زيارة وزير خارجية روسيا لجميع أطراف النزاع . وسوف أتلق قائمة هذه الاتفاقات : الاعتراف باستقلال البوسنة والهرسك وبسلامتهما الإقليمية ، تحقيق تسوية سياسية من خلال المفاوضات في مؤتمر يعقد برعاية المجموعة الأوروبية ، وقف إطلاق النار ، مشاركة قوات تابعة للأمم المتحدة في عملية التسوية ، إعادة فتح قنوات الاتصال ، الامتثال للاتفاقات المتعلقة بإخلاء الشكنات العسكرية ، إعادة فتح مطار ساراييفو . وينبغي لنا أيضاً تشكيل هيئة دولية تكون مهمتها تحديد ومعاقبة الذين تثبت مسؤوليتهم بالتحديد عن ذبح المدنيين في ساراييفو ومناطق أخرى .

وفي الأيام المقبلة ستبذل جهود محددة وفعّالة في المنطقة من أجل وضع حد لسفك الدماء المستمر هناك ، وذلك على أساس مبادئ متفق عليها مثل الاعتراف بالسلامة الإقليمية وسيادة الدول ورفض مفهوم الصفاء العرقي للمناطق ، وذلك من أجل حماية حقوق الأقليات القومية وغيرها .

لا يوجد وضع أو نزاع لا يمكن حلّه عن طريق المفاوضات والحلول التوفيقية المتبادلة . إننا نناشد من جديد جميع الشعوب التي تعيش في جمهوريات يوغوسلافيا سابقا ونناشد ممثلهم على وضع حد للاقتتال ، ووقف تصعيد الأزمة والكف عن استخدام القوة في حل مشاكلهم ، والسعي من أجل إيجاد تسوية شاملة من خلال الوسائل السياسية السلمية فقط ، تسوية تأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة للطوائف القومية المختلفة .

ونعتقد أن الفرصة لإيجاد مثل هذه التسوية تكمن في الشروع بمفاوضات مباشرة من جانب جميع الأطراف ، وفي إطار مؤتمر دولي بشأن البوسنة والهرسك برعاية المجموعة الأوروبية .

وبغية وضع حد لحروب الأشقاء الجارية الآن ومنعها في المستقبل والتي تنتج عن الصراع العرقي ، نعتقد بأن مجلس الأمن - ربما بالتشاور مع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا - يمكن في المستقبل القريب أن يقوم بوضع قائمة بالمعايير التي تمكّن الأمين العام من دعوة مجلس الأمن تلقائيا للنظر في مسألة فرض العقوبات على الذين يتحملون المسؤولية الكبرى عن سفك الدماء ، والتدابير الحاسمة الأخرى التي يمكن أن يتخذها المجتمع الدولي .

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن النزاع الذي

يعصف بيوغوسلافيا السابقة قد اتخذ مؤخرا منحى مأساويا على وجه الخصوص فالقتال العنيف جدا ما يزال متواصلا في البوسنة والهرسك ، تاركا بازدياد آثار بالغة على السكان المدنيين . إن عدد الأشخاص المشردين يتجاوز المليون وما تبقى من السكان في البلدات المحاصرة يواجهون الحرمان والعنف الأعمى . وبسبب هذه المواجهات ، فإن الجهود المبذولة لتوفير المعونة الإنسانية لهؤلاء السكان قد تمّ اعتراضها تماما تقريبا ، بينما الحاجات في ازدياد . وأخيرا ، إن قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة تواجه صعوبات متزايدة في تنفيذ مهمتها ، كما أن أفرادها أصبحوا باطراد هدفا مقصودا للهجمات .

إن مجلس الأمن باتخاذ القرار ٧٥٢ (١٩٩٢) في ١٥ أيار/مايو ، قد تقدم بمجموعة من المطالب تهدف إلى تعزيز وقف الأعمال القتالية واستمرار جهود السلام . ويجب أن نلاحظ بأن هذه المطالب لم تُستجَب .

ومن الأکید أن الموقف معقد ، وهناك الكثير من الأخطاء والمسؤوليات المتقاسمة . إلا أن من الضروري توجيه ردّ حاسم من جانب المجتمع الدولي . لقد اتخذت المجموعة الأوروبية بالفعل والدول الأعضاء فيها سلسلة من التدابير ضد جمهورية يوغوسلافيا الفدرالية وناشدت مجلس الأمن اتخاذ تدابير مماثلة .

إن النص الذي اعتمده المجلس لتوّه يحدد مبدأ التطبيق ، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، للتدابير المتخذة ضد أي فريق لا يكتفئ بالمطالب التي تقدم بها مجلس الأمن . كما أنه يدعو إلى التطبيق الفوري لمجموعة من التدابير المتخذة ضد صربيا ومونتينيغرو . وهذه التدابير ذات نطاق واسع جدا ، لأنها تهدف تحديدا للتصدي لموقف بالغ الخطورة . لذلك ، فإننا عازمون على تجنّب أن تؤدي إلى عزل كامل للسكان المعنيين ، والحد من أثرها على هؤلاء السكان . ولذلك ، فإن الحظر التجاري المنصوص عليه في هذا القرار ينص على استثناءات فيما يتعلق بالمؤن الطبية والمواد الغذائية .

ويتضمن النص أيضا حكما بتجميد الاتصالات الرياضية . أود أن أوضح بجلاء أن فرنسا التي صوتت مؤيدة القرار هي في حلٍ من هذه الفقرة . لماذا ؟ لأن التدبير المتصوّر لا قيمة له لدى مقارنته بخطورة ما هو عرضة للخطر ؛ إنه مصدر ازعاج لا طائل تحته ؛ وهو ، فوق ذلك كله ، غير ملائم لأنه مستعار من مجموعة من التدابير التي اعتمدت في سياق آخر - أي سياق مكافحة الفصل العنصري .

وعلاوة على ذلك ، أن هدف القرار الذي اتخذناه توأ ليس هو المعاقبة أو عزل بعض الاطراف ، ولكن استخدام الضغط لتعزيز مواصلة جهود السلم واستئناف الحوار بين الطوائف في البوسنة والهرسك . ويراود وفدي الامل الصادق في أن يتحقق ذلك الهدف حتى نتمكن في اقرب وقت ممكن من تركيز جهودنا على البحث عن تسوية سلمية .

أود أن أختتم بياني بالتأكيد مرة أخرى على قلق الحكومة الفرنسية إزاء حالة السكان المتضررين من الصراع . وإننا نعتبر أنه من الامور ذات الاهمية القصوى بـذل قصارى جهدنا على نحو عاجل وفي ظروف تتسم بالسلامة الكافية لتقديم المساعدة التي يحتاج إليها هؤلاء السكان حاجة ماسة . وفي هذا السياق ، ننضم بالكامل الى نداء المجلس الموجه الى الأمين العام لدراسة الطرق التي تسمح بتوزيع تلك المساعدة ، وبصفة خاصة ، إعادة فتح مطار سراجيفو . وأن الحكومة الفرنسية ، من جانبيها ، مستعدة لمواصلة الجهود التي بذلتها حتى الآن في ذلك الميدان .

السيد ديفيد هنلي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

السيد الرئيس ، لا أعتقد أنه من المنصف أن تنتظروا حتى آخر يومين في الشهر حتى نهنئكم ولسفيكم على أداؤكم ، ولكن طبيعة هذه المناقشة والإعداد لها ، على ما أعتقد ، علامة من علامات مهارتكم .

إن المناقشات التي نجريها اليوم ليست هي الأولى التي نناقش فيها مسألة يوغوسلافيا . لقد انخرط بلدي منذ البداية - منذ بدأت الأزمة ما يقرب من سنة - في الجهود الرامية الى التوصل الى تسوية سلمية للمشاكل التي وقعت في ذلك البلد . ولم ندخر وسعا في ذلك ، من خلال المجموعة الأوروبية ، ومن خلال مؤتمر الأمن تحت رئاسة لورد كارينغتون ، ومن خلال بعثات الرصد ، ومن خلال المؤتمر الدستوري في البوسنة والهرسك . ومما يؤسف له تماما أنه حتى الآن لم تكلل أي من هذه الجهود بالنجاح . ومن الامور التقليدية أحيانا أن ندين هذه الجهود . لكنني ، شخصيا ، أشيد بالذين بذلوا الوقت والجهد فيها : الراصدين عن المجموعة الأوروبية الذين لقي بعضهم حتفه أثناء أداؤهم لهذه المهمة ، التي لا تعتبر مهمة سهلة .

وأعتقد أنه من الثابت حقا أنه تماما كما يجد حفاظ السلم صعوبة في الحفاظ على السلم حيث لا يتوفر هذا السلم ، يجد صناع السلم صعوبة في صنع السلم إذا لم يتوفر الحد الأدنى من التعاون مع جهودهم . ومما يؤسف له أنه لم يتوفر ذلك الحد الأدنى من التعاون مع جهودهم حتى الآن .

وقد مرت الأمم المتحدة بنفس التجربة ، وأن وزع قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة من الأمور التي نؤيدها تمام التأييد . إنها تواجه الكثير من المهام الصعبة الآن ، ولكن الله يعرف ماذا ستكون عليه المذبحة لو لم تكن تلك القوات هناك الآن . ونوجه أفضل تمنياتنا لجميع المشاركين في تلك المهمة التي لا تحظى بالشكر ، ونتمنى أن تبقى قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة وأن تتابع جهودها .

لقد ذكر العديد من المتكلمين في المجلس أن المسؤولية عن هذه الأحداث في يوغوسلافيا يتقاسمها الكثيرون . وهذا هو الحال بالفعل وأعتقد أنه من الأهمية القصوى ومن الأمور المستصوبة أن المجلس وضع في قراره اليوم اعتمازه امتثال الجميع للمبادئ الواردة في القرار ٧٥٢ (١٩٩٣) . ومن الأمور البالغة الأهمية التأكيد على ذلك .

وإذ قلت ذلك ، لا شك حقا على الإطلاق في موقع المسؤولية الآن : إنها تقع على السلطات ، المدنية والعسكرية ، في بلغراد . ولا يمكن إنكار ذلك . وليس من الإيحاء السليم ببساطة بأنه لا صلة لهم بالأحداث التي تجري في البوسنة والهرسك . إن الأجهزة المطلقة للقذائف المتعددة لا توجد في حظائر الفلاحين المربيين . إن الجيش الوطني اليوغوسلافي يقوم بتوفيرها . وهي تُدخَر بإمداداته من الذخائر . وهم يـزودون بالوقود ؛ وتدفع أجورهم لقاء ذلك . إنهم يأتون من هناك . ولو أرادت السلطات في بلغراد حقا منا أن نصدق تظاهرها بالبراءة ، لشككت في أنها تقوم بقصف دوبروفنيك اليوم . ولا بد أنها تعتقد أننا أناس نتسم بحماقة بالغة .

ذلك ما حمل هذا المجلس على النظر في مسألة الجزاءات . هذه الجزاءات ، كما ينص القرار ، لا تستهدف إلا محاولة تحقيق حل سلمي ؛ وإعادة الأطراف إلى طاولة التفاوض ؛ وإبعادهما عن ميدان المعركة وإقناعهما بأن هذه سياسة مغلسة ، وبأنها لن

تحقق أي هدف . وإن حكومتي ليست في نزاع مع شعب صربيا . فقد كان حليفنا في الحرب ؛ وقد عملنا معا في السلم ؛ ونحن لا نكن له إلا الاحترام . ولكن الطريق الذي يسلكه قاداته الآن طريق لا يؤدي الى أي حل . ولن تؤدي سياسات مثل هذه بأي حال من الأحوال الى كفالة مستقبل سكان كرواتيا الصربيين ، والبوسنة والهرسك وصربيا نفسها .
ونأمل في أن يكون هذا القرار نقطة تحول ، وفي أن يعود الاطراف الآن الى طاولة التفاوض وفي أن نستطيع أن نستقر هناك وأن نضع الترتيبات التالية لازمة معقدة للغاية ، ولكنها ازمة لا تستطيع الامم المتحدة ، باعتبارها طرفا أساسيا في الحل ، أن تتنصل منها . وسنؤيد جهودها على أساس مستمر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل المملكة المتحدة

على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

أدلي الآن ببيان بوصفي ممثلا للنمسا .

إن القرار الذي اتخذته مجلس الأمن اليوم بغرض جزاءات إلزامية شاملة على صربيا ومونتينيغرو قرار قاسٍ ولكنه ضروري . فقد أصبح لازما نتيجة للموقف المتعنّت وغير المسؤول الذي تنتهجه سلطات بفراد ، العسكرية والمدنية . إن سياساتهما وممارساتهما قد سببت معاناة وتدميرا على نطاق يتجاوز في هذه الايام وفي هذا العصر خيالنا . ولن يحكم عليهما في النهاية التاريخ فحسب ، بل سيحكم عليهما شعبهما أيضا . وليست مهمتنا اليوم إصدار أحكام . والواقع ، كما ينص القرار الذي اتُخذتوا ، أن الهدف الوحيد ، حتى في هذا الوقت المتأخر ، هو التوصل الى حل سلمي وتشجيع الجهود السياسية لذلك الغرض .

إن مسار الأحداث هذا - المعاناة الضخمة لشعوب يوغوسلافيا السابقة والآن بصفة خاصة سكان البوسنة والهرسك - كان يمكن تجنبه الى حد كبير لو أن دعواتنا السابقة الى حل سلمي كان قد استمع إليها . وفي ٢٥ ايلول/سبتمبر ١٩٩١ ، في المناسبة الاولى التي تناول فيها هذا المجلس الازمة اليوغوسلافية ، ذكر وزير خارجية النمسا ، السيد موك ، أنه من الضروري ، أولا وقبل كل شيء ، وقف تصاعد العنف الذي كان قد وصل بالفعل

الى البوسنة والهرسك . ومضى محددا المبادئ التي ينبغي أن تستند إليها العلاقات بين شعوب يوغوسلافيا السابقة في المستقبل . وهذه المبادئ - ومنها الاحترام الكامل لمبدأ عدم استعمال القوة ، واحترام حقوق الانسان ، وحماية جميع الاقليات ، وتقديم ضمانات فعالة للمشاركة المتكافئة في العملية السياسية من جانب جميع المجموعات السكانية - لا تزال مبادئ وجيهة .

إن التطور المأساوي للحالة في يوغوسلافيا السابقة يبين أيضا حاجة الأمم المتحدة الى إيجاد السبل والوسائل للتعامل مع مشكلات مماثلة ، في مراحل مبكرة أكثر وبقدر أكبر من الفعالية . وأن المستشار الاتحادي للنمسا ، السيد فرانيتزكي ، قد ذكر هذه النقطة بالفعل ، عندما تكلم في هذه القاعة في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ .

لا يقصد بذلك نقد جهود الأمم المتحدة حتى اليوم . لقد كانت النمسا نفسها أول من دعا الى وزع قوات صيانة السلم التابعة للأمم المتحدة على الخطوط التقليدية . ولكن في المستقبل يتعين علينا أن نفعل المزيد وأن نتصرف على نحو أسرع ، على نحو وقائي إذا أمكن . وهنا ، أولا وقبل كل شيء ، أن الحالة الخطيرة في كوسوفو تخطر على ذهني ، ولكن للأسف قد تكون هناك مواقف أخرى يصبح فيها دور الأمم المتحدة لازما . وعلى المدى القصير ، تعلق النمسا أهمية خاصة على إنشاء منطقة أمن تضم سراجيفو ومطارها ، كما نص على ذلك القرار الحالي . إن الأطراف وغيرهم من المعنيين يجب أن يمتثلوا لمطالبة المجلس بتهيئة الظروف اللازمة فورا لتوصيل الإمدادات الانسانية بغير عائق .

وما لم يثنأى سريعاً ذلك الامتثال ، فسوف يضطر المجلس عاجلاً إلى النظر في اتخاذ ما يلزم من تدابير أخرى لكفالة الايصال غير المعاق للامدادات الإنسانية .
والآن أستأنف وظائفى بوصفى رئيساً للمجلس .
لم يعد هناك متكلمون آخرون لهذه الجلسة . وبذلك يكون المجلس قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله . وسوف يبقي مجلس الامن المسألة قيد نظره .

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٠